مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 ص.ص : العدد الثامن عشر ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الحوكمة الشرعية للشبابيك الإسلامية في الجزائر

Shariah governance of Islamic windows in Algeria

بن عوالي محمد شريف

Dr. Benaouali Mohamed Cherif

جامعة خميس مليانة - الجزائر

University of Djilali Bounaama Khemis Miliana-Algeria

m.benaouali@univ-dbkm.dz
https://orcid.org/0009-0006-1767-1961

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
العدد الثامن عشر : ص.ص 204 -226 ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الملخص

تعتبر الشبابيك الإسلامية في الجزائر التابعة للمصارف الربوية حديثة النشأة، وبحاجة إلى توجيه وتصويب من طرف الخبراء والمتخصصين، والاستعانة بالدول العربية والإسلامية السّبّاقة في هذا المجال، وقد جاءت هذه الدراسة لتأكيد ضرورة وجود إطار حوكمة شرعية للشبابيك الإسلامية لضمان التزامها بالأحكام الشرعية وعدم مخالفتها لها، ويسعى هذا البحث إلى التعرف على مفهوم الحوكمة الشرعية مرتكزاتها ومبادئها التي تقوم وتعتمد عليها، ثم بيان وظائفها وعناصرها التي تضمن تطبيق حوكمة شرعية فاعلة، مع ضمان التزام الشبابيك الإسلامية بتطبيقها، كما ستركز الدراسة على مفهوم الشبابيك الإسلامية ومعايير انشائها، مع التطرق لبيان الإطار التشريعي للشبابيك الصيرفة الاسلامية في الجزائر في ظل النظام 20-02 المؤرخ في 15مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ويليه الحديث على أهم إشكالات حوكمة الشبابيك الإسلامية في الجزائر، وتقديم بعض المقترحات لأفضل الممارسات للشبابيك الإسلامية في الجزائر، وضرورة تطبيق الحوكمة الشرعية لضمان نجاحها واستمرارها، مع ضمان عدم وقوعها في المعاملات المحرمة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الشرعية، الشبابيك الإسلامية، الجزائر، الأحكام الشرعية، النظام 20-02 – 2020.

Abstract

Islamic windows in Algeria linked with usurious banks are considered newly established. It needs guidance and correction by experts and specialists, and the assistance of the Arab and Islamic countries that are pioneers in this field. This study came to confirm the necessity of having a Shariah governance framework for Islamic windows to ensure their commitment to Shariah provisions and not contradict it. This research seeks to identify the concept of Shariah governance, its foundations and principles on which it is based and

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 العدد الثامن عشر : ص.ص ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

depends, then explain its functions and elements that ensure the application of effective Shariah governance, while ensuring the commitment of Islamic windows to implement it. The study will also focus on the concept of Islamic windows and the criteria for their establishment, With an explanation of the legislative framework for the windows in Algeria under Regulation 20-02 dated March 15, 2020, which specifies the banking operations related to Islamic banks, the rules applied to it, and the conditions for its practice by banks and financial institutions, followed by a discussion of the most important problems of Islamic window governance in Algeria, and presenting some proposals for best practices with the necessity of applying Shariah governance to ensure their success and continuity, while ensuring that they do not fall into forbidden transactions.

Keywords: Sharia governance, Islamic windows, Algeria, Shariah rulings, system 20-02.

مقدمة

إن موضوع الحوكمة الشرعية من المواضيع المهمة والجديرة بالاهتمام لضبط أعمال المؤسسات المالية الإسلامية فروعها ونوافذها وضمان مسيرتها، وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا واسعًا بالحوكمة الشرعية من قبل المتخصصين والمؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية، حيث أنها سعت لوضع إطار للحوكمة الشرعية يحكم ويضبط أعمال المؤسسات المالية الإسلامية لتكون مصونة من المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية. وقد شهدت الحوكمة الشرعية عدة تطورات منذ تأسيس المؤسسات المالية الإسلامية، كان آخرها مسودة المعيار المعدل لإطار الحوكمة الشرعية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية سنة 2022م، بالتنسيق بين مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وقد جاء التأكيد على ضرورة وجود إطار حوكمة شرعية لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وفروعها ونوافذها لضمان الالتزام الشرعي.

إن أهم ما يميز الحوكمة الشرعية أنها تنطلق من أبعاد عقائدية وأخلاقية، فهي بمثابة الخط الفاصل بين الحلال والحرام وصمام أمان لتنفيذ وتطبيق مقتضيات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وفروعها و نوافذها (شبابيك)، ولذلك فإن جود إطار حوكمة شرعية للشبابيك الإسلامية باعتبارها تابعة للبنوك الربوية ضرورة حتمية لا مفر منها لضمان التزامها بالأحكام الشرعية.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 ص.ص : العدد الثامن عشر ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وتعتبر الشبابيك الإسلامية التابعة للمصارف الربوية من المواضيع الجديرة بالدراسة لإمكانية التعامل معها من الناحية الشرعية، وتعد ظاهرة الشبابيك الإسلامية في الجزائر حديثة التوجه والنشأة مقارنة بالدول الإسلامية وغير الإسلامية التي تبنت العمل المصرفي الإسلامي، لذلك فهي بحاجة إلى توجيه وتصويب من طرف الخبراء المتخصصين في هذا المجال، وقد جاء نظام 20-02 المؤرخ في 15مارس 2020 من طرف بنك الجزائر الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها.

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على مفهوم حقيقة الحوكمة الشرعية مرتكزاتها ومبادئها التي تقوم وتعتمد عليها، ثم بيان وظائفها وعناصرها، والوقوف على مفهوم الشبابيك الإسلامية ومعايير انشائها والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حتى تكون العمليات المصرفية مشروعة، كما تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الإطار التشريعي للشبابيك الصيرفة الاسلامية في الجزائر في ظل النظام 20-02 المؤرخ في 15مارس 2020 والاطلاع على إشكالات حوكمة الشبابيك الإسلامية في الجزائر وتحليلها، وتقديم بعض المقترحات لأفضل الممارسات وضرورة تطبيقها لضمان نجاحها واستمرارها. وقد جاء هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة الشرعية.

مفهوم الحوكمة الشرعية

مرتكزات ومبادئ الحوكمة الشرعية

الوظائف والعناصر الرئيسية التي تضمن التطبيق الفعال للحوكمة الشرعية

المبحث الثاني: الشبابيك الإسلامية

مفهوم الشبابيك الإسلامية

المعايير الشرعية لإنشاء شبابيك اسلامية

الإطار التشريعي للشبابيك الصيرفة الاسلامية في الجزائر

المبحث الثالث: الإشكالات والمقترحات

إشكالات حوكمة الشبابيك الإسلامية في الجزائر

مقترحات لأفضل الممارسات في حوكمة الشبابيك الإسلامية في الجزائر

الخاتمة والنتائج

المصادر والمراجع

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 العدد الثامن عشر : ص.ص ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة الشرعية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الشرعية

وردت عدة تعريفات لتحديد مفهوم الحوكمة الشرعية، أذكر أهمها:

- **مجلس الخدمات المالية الإسلامية:** عرّف مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB الحوكمة ضمن المعيار رقم 10 الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الصادر في ديسمبر 2009م " بأنها: النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافا شرعيا فعالا ومستقلا"[1].

تجدر الإشارة على أن تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية يتطلب وجود تدابير تنظيمية ومؤسساتية، كمجلس إدارة، هيئة شرعية، قسم التدقيق الداخلي، كما يتطلب مراقبة شرعية فعالة ومستقلة، وإعلانات شرعية ونشر المعلومات والمراجعة الشرعية الداخلية، مع الالتزام والامتثال للشريعة[2].

- تعريف الدكتور محمد أكرم لال الدين بأنها: "الهياكل والعمليات المعتمدة لدى المؤسسات المالية الإسلامية لضمان التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها"[3].

---

[1] الفقرة 3 من المعيار رقم 10 الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ص 2 ، 3 ، تجدر الإشارة إلى أن تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية يعتبر أول المحاولات لتعريف مفهوم الحوكمة الشرعية . https://www.ifsb.org/download.php?id=4365&lang=Arabic&pg=/published.php

[2] سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، تجربة البنك المركزي الماليزي**، العدد 02، 2015، ص108.

[3] محمد أكرم لال الدين، **الحوكمة: أسسها، ومبادئها، وأثرها على ممارسات هيئات الرقابة الشرعية**، ورقة مقدمة للمؤتمر الرابع عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، 2015 ، ص 1

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 العدد الثامن عشر : ص.ص ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

- وعرفها الباحثان الدكتور يونس صوالحي والأستاذ عبد العزيز الناهض بأنها " النظام الذي يُطَمئِن أصحاب المصلحة، ويضمن لهم عدم مخالفة المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال اتباعها للتعاليم الشرعية الصحيحة، والتأكد من صحة تطبيقها، مع الإفصاح الشرعي عن ذلك"[4].
- وقد عرف كلاً من كريم جينينا وأزهر حامد الحوكمة الشرعية بأنها: "النظام الشامل الذي يدير مطابقة أنشطة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لمبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمعاملات[5]".

والمتتبع لتعريفات الحوكمة الشرعية يتبين له بأنها تصب في مفهوم واحد، وهو ذلك النظام والتدبير والإشراف الذي يضمن أن المؤسسة المالية الإسلامية لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: مرتكزات ومبادئ الحوكمة الشرعية[6].

أولاً: المرتكزات

لضمان فاعلية نظام الحوكمة الشرعية لابد من توافر ثلاث مرتكزات أساسية وهي:

1) **حوكمة الفتوى والتشريع:** ويقصد بها إنشاء مرجع تشريعي معياري للمعاملات، أي حوكمة تضمن اتباع المؤسسة للتعاليم الصحيحة لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال تطبيقها للفتاوى والقرارات الشرعية الصحيحة.
2) **حوكمة الرقابة الشرعية:** وهي الحوكمة التي تضمن أن عمليات المؤسسة وأنشطتها تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مع كشفها عن أي مخالفات شرعية وقعت، والسعي لمعالجتها والتأكد من عدم وقوعها مجدداً.

ولكي يتم ضبط ذلك لابد أن تتوافر ما يلي:

---

[4] يونس صوالحي، عبد العزيز الناهض، **نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية مفهومها، ومستندها، ومشكلتها، ومبادئها، ومرتكزاتها**، ص3. https://www.researchgate.net/publication/335464806_

[5] Karim Ginena and Azhar Hamid, **Foundations of Shari'ah Governance of Islamic Banks**, (UK: Wiley, UK First Edition, 2015), p. 80.

[6] انظر: يونس صوالحي، عبد العزيز الناهض، **نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية مفهومها، ومستندها، ومشكلتها، ومبادئها، ومرتكزاتها**، ص3.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 العدد الثامن عشر : ص.ص ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

أ- رقابة شرعية مركزية: وهو وجود جهاز رقابي شرعي لدى الجهات الرقابية للدولة، يفحص مدى توافق إطار حوكمتها الشرعي مع القوانين والتعليمات ذات الصلة، ومدى التزام المؤسسات بأحكام الشريعة الإسلامية.

ب-رقابة شرعية داخلية: أن يكون لمؤسسة التمويل الإسلامي جهاز رقابة شرعي داخلي يقوم بالتأكد من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية، والكشف عن أي مخالفات أو انحرافات وقعت والتبليغ عنها على الفور.

ت-رقابة شرعية خارجية: أن يكون هناك جهاز شرعي خارجي مستقل على المؤسسة لفحص مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم تقرير سنوي للجمعية العامة حول مدى التزام المؤسسة بذلك.

3) **حوكمة الإفصاح الشرعي:** وهي التي يتم من خلالها طمأنة أصحاب المصلحة لمؤسسة ما أن جميع أنشطتها وعملياتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والإفصاح عن جميع القضايا والفتاوى الشرعية ذات الصلة، كمنهجية الإفتاء والرقابة، ومحاسبة الزكاة وغيرها.

ثانيًا: مبادئ الحوكمة الشرعية.

حددت المؤسسات الداعمة والمعنية بتنظيم المؤسسات المالية الإسلامية موضوع مبادئ الحوكمة الشرعية للمؤسسات الإسلامية، وأصدرت معياراً خاصًا بها، ويمكننا إجمالها فيما يلي[7]:

1. **الإطار العام للحوكمة الشرعية:** يهدف هذا المبدأ إلى ضمان وجود إطار عام فعال للحوكمة الشرعية للمؤسسة، كما يجب على المؤسسة أن تتبنى هيكل تنظيمي شرعي يتناسب مع حجم وطبيعة أعمالها، مع تغطية جميع المراحل والإجراءات اللاحقة والمسابقة لتقديم المنتجات وإتمام المعاملات مع العملاء. وقد جاء في المبدأ الأول في قائمة المبادئ الإرشادية لإطار الحوكمة الشرعية في مسودة المعيار المعدل لإطار الحوكمة الشرعية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة

[7] المعيار رقم 10 **الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية**، انظر يونس صوالحي، عبد العزيز الناهض، **نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية مفهومها، ومستندها، ومشكلتها، ومبادئها، ومرتكزاتها**، ص16، 17

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 ص.ص : العدد الثامن عشر ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)سنة 2022م، إلى أنه "يجب أن يكون لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إطار حوكمة شرعية شامل يضم مجموعة من الترتيبات المؤسسية و/أ والترتيبات على مستوى النظام كليا للإشراف الفعال والمستقل على الالتزام الشرعي في المنتجات/الخدمات وخطوات التنفيذ والعمليات التشغيلية /التجارية"[8] .

1. **المسؤولية:** ويقصد بها: تحديد المسؤوليات بدقة، وعدم اختلاط الوظائف. ويهدف هذا المبدأ إلى تحديد مسؤوليات وواجبات كل طرف من الأطراف ذات العلاقة بإطار الحوكمة الشرعية لدى المؤسسة بما يضمن تحمل المسؤولية والمساءلة.
2. **الكفاءة:** ويقصد بهذا المبدأ الخبرات العملية، والمؤهلات الأكاديمية، والسمعة الحسنة، والتاريخ الجيد لأعضاء الهيئة الشرعية والجهاز الشرعي لدى المؤسسة. ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من توافر المهارات والخبرات لدى الهيئات الشرعية والجهاز الشرعي لدى المؤسسة، مع وجوب السعي الدائم لتطوير قدراتهم وأدائهم المهني.
3. **الاستقلالية:** ويقصد بها فسح المجال للهيئة الشرعية بالمؤسسة بإصدار الفتاوى والأحكام الشرعية على النحو الذي تقتضيه ضوابط الاجتهاد وشروط الفتوى دون مؤثرات على الهيئة الشرعية، وبما يضمن زيادة الثقة لدى أصحاب المصلحة حول السلامة الشرعية للمعاملات المالية. ويهدف هذا المبدأ إلى الحفاظ على استقلالية الهيئة الشرعية والجهاز الشرعي للمؤسسة، وخاصة استقلالها عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة، وذلك من خلال تعارض المصالح المحتملة.
4. **السرية:** ويقصد بها حفظ معلومات المؤسسة التي يتحصل عليها الجهاز الشرعي، ويهدف هذا المبدأ على أن تبقى المعلومات الداخلية للمؤسسة سرية لدى أعضاء الجهاز الشرعي.
5. **التناسق:** ويقصد بها أن يتفق أعضاء الهيئة الشرعية بتقديم الفتاوى والآراء المقدمة للمؤسسة، مع الحرص على أن يكون هناك إجماع بين أعضاء الهيئة الشرعية في قرارتها الشرعية، وإذا لم يتمكن من الوصول إلى إجماع بين أعضاء الهيئة الشرعية في مدة زمنية معقولة، ففي هذه الحالة يتم اللجوء إلى اتخاذ القرار

---

[8] المسودة، **المعيار المعدل لإطار الحوكمة الشرعية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية** (أيوفي)، سنة 2022م ، ص1.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 ص.ص : العدد الثامن عشر ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

بالأغلبية، ويهدف هذا المبدأ إلى تحسين التناسق فيما يتعلق باحترافية أعضاء الهيئة الشرعية والجهاز الشرعي للمؤسسة بما يعزز مصداقيتهم والتأكد من نزاهتهم.

6. **الشفافية:** والقصد منها أن تكون العلاقة واضحة بين الأطراف المكونة للمؤسسة من حيث المسؤوليات والواجبات والحقوق، والكشف والإفصاح عن كل البيانات المطلوبة ورفعها للجهات ذات العلاقة. ويهدف هذا المبدأ إلى أن يتم الإفصاح في وقته المحدد وبدقة شاملة لكل الوثائق المتعلقة بالمؤسسة.

من خلال ما سبق فإنه يمكننا القول أن كل ما يتعلق بمبادئ الحوكمة الشرعية هي كل النصوص الشرعية التي تتعلق بتوثيق العقود، ووجوب الوفاء بالعقود، وتحريم الرشوة والغرر والجهالة.

المطلب الثالث: الوظائف والعناصر الرئيسية التي تضمن التطبيق الفعال للحوكمة الشرعية

إن أهم ما يضمن نجاح المؤسسة هو وجود إطار للحوكمة الشرعية يتضمن الوظائف والعناصر الرئيسية التي تضمن التطبيق الفعال لهذا الإطار ومن أهمها ما يلي[9]:

1) يجب أن يتضمن إطار الحوكمة الشرعية مجموعة من السياسات والإجراءات تشرح الهيكل والمسؤوليات والأدوار، ومهام الإدارات.
2) يجب تحديد كيفية عقد اجتماعات اللجان، وآليات اتخاذ القرارات وتسجيلها، وآليات إعداد التقارير وتقديمها.
3) يجب على المؤسسة وضع ضوابط رقابية للتأكد من عمليات وأنشطة المؤسسة تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
4) التقييم المستمر لمستوى امتثال المؤسسة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
5) إدارة المخاطر المحتملة لعدم الامتثال لأحكام ومبادئ الشريعة الناتجة عن ممارسة الخدمات المصرفية الإسلامية، بما في ذلك تحديد المخاطر الكامنة ووضع الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها للحد من تلك المخاطر.

---

[9] انظر: **إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة 2020**، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص5
https://iefpedia.com/arab/?p=41877
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/News-407.asp

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
ISSN: 2958-8537 Issue: N18 العدد الثامن عشر : ص.ص 204 -226
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

6) فاعلية مهام الرقابة الداخلية المتمثلة في الالتزام الشرعي، وإدارة مخاطر عدم الامتثال لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
7) فاعلية المجلس والإدارة في القيام بمسؤولياتها ومهامها، واستقلالية اللجنة وتأهيل أعضائها.
8) يجب أن يكون تدقيق شرعي داخلي بشكل دوري ومنتظم للتأكد من أن أنشطة المصرف وعملياته وأنشطته تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة.

المبحث الثاني: الشبابيك الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم الشبابيك الإسلامية.

سنحاول في هذا المطلب التعرف أولا على مفهوم النوافذ الإسلامية، ثم التطرق إلى مفهوم "شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر" في إطار أحكام النظام رقم20-02.

أولاً: مفهوم النوافذ الإسلامية أو (شبابيك الصيرفة الإسلامية).

عرفت النافذة الإسلامية بأنها "جزء من المؤسسة المالية التقليدية تقوم بتقديم خدمات مالية ملتزمة بالشريعة ضمن إطار حوكمة يضمن خصوصيتها كمشغل ملتزم بالشريعة. تصبح الاعتبارات الخاصة ضرورية للنوافذ الإسلامية لأنها ليست كيانات قانونية منفصلة بل تقع داخل المؤسسة المالية التقليدية"[10].

وعُرفت أيضا بأنها الفروع التي تنتمي إلى مصارف ربوية، وتمارس جميع النشاطات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وأُطلق عليها ظاهرة النظام المزدوج، أي النظام الذي يقدم فيه المصرف الربوي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية[11]

وقد جاء مصطلح شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر بدل النوافذ الإسلامية في إطار أحكام النظام رقم 20-02 المؤرخ في مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من

[10] مسودة المعيار المعدل لإطار الحوكمة الشرعية النسخة النهائية ص78.

[11] نجيب سمير خريس، **النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإسلامية، ج14 العدد 2 ، 2014، ص148

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 ص.ص : العدد الثامن عشر ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

طرف البنوك والمؤسسات المالية، وقد عُرّفت حسب نص المادة 17 من النظام بأن شباك الصيرفة الإسلامية هو "هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية".[12] ولكن التعريف لم يحدد طبيعة العلاقة بين الشبابيك الإسلامية بالبنوك التقليدية، حيث أن هناك طرق وأساليب محددة لفتح شباك إسلامي، وفي هذا المقام يستحسن توضيح الشكل التنظيمي لفتح شباك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية.

أشكال الفروع الإسلامية بالبنوك التقليدية:

الشكل 1: الشكل التنظيمي لفتح شبابيك إسلامية بالبنوك التقليدية

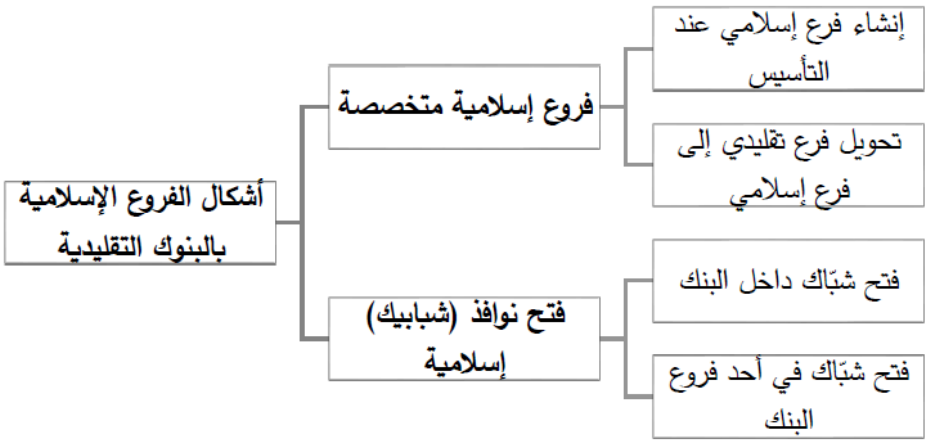

المصدر: (البلتاجي، محمد، 2012، صفحة 76)

من خلال ما سبق فإن أشكال الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية تنقسم إلى نوعين: فروع إسلامية متخصصة في البنوك التقليدية وذلك بتحويل أحد الفروع للبنك التقليدي إلى فرع إسلامي، وبهذا يعد الفرع الإسلامي أكثر استقلالية،

[12] انظر: بنك الجزائر، النظام رقم **20- 02** https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/02-2020.pdf ، انظر: كراسات المجلس، **الدليل الإعلامي للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامي**، العدد 14، أبريل 2022، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، ص26.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 ص.ص : العدد الثامن عشر ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

والشكل الآخر شبابيك إسلامية حيث يقوم البنك التقليدي بفتح شبك داخل البنك أو شباك اسلامي في أحد فروعه يعمل على تلبية احتياجات العملاء الراغبين بالتعامل بمعاملات إسلامية، وهذا الأخير ينطبق على حالة الجزائر. [13]

وفي هذا الصدد يجدر بنا الإشارة إلى تحديد وتوضيح طبيعة علاقة النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية نظرًا لتباين طبيعة عمل كل من المصارف التقليدية والشبابيك الإسلامية التابعة لها، ومن خلال الجدول الآتي نذكر أهم العلاقات[14]:

الإستقلالية والملكية	مصدر رأس المال والحصول على التمويل	الميزانية والنتائج المالية
• لا يتمتع الفرع الإسلامي بأي صفة مستقلة عن المصرف الرئيسي • يختار المصرف الرئيسي مدير الفرع الإسلامي وموظيفيه وكذلك إبداء الرأي في القرارات التي يتخذها الفرع الإسلامي • الفروع الإسلامية تابعة للبنوك التقليدية من حيث الملكية، كما تخضع لنفس معاملة البنك المركزي كغيره من البنوك التقليدية	• لا تملك الفروع الإسلامية رأس مال خاص بها بل هي جزء من راس مال المصرف الرئيسي، وليس لها الحق في طرح أسهم للإكتتاب العام لتوفير رأس مال خاص بها • تحصل الفروع الإسلامية على التمويل من المصرف الرئيسي بأحد الصور التالية (تمويل رأس المال في صورة قرض حسن، أو وديعة استثمارية، أو عن طريق تخصيص مبلغ معين)	• الفصل بين ميزانية وأموال الفروع الإسلامية عن المصرف الرئيسي وباقي الفروع الأخرى التقليدية يتم داخليا فقط • النتائج الفعلية للفرع الإسلامي لا تظهر منفصلة عن الميزانية العمومية للمصرف الرئيسي • ميزانية الفروع الإسلامية قوائم مالية غير رسمية الهدف منها تحديد قياس النتائج الفعلية لتلك الفروع، وبالتالي يعاد دمجها في ميزانية المصرف الرئيسي.

[13] انظر: عزوز أحمد، **شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 5، العدد 1، ص 252

[14] انظر: المرجع السابق، ص253

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 ص.ص : العدد الثامن عشر ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

من خلال بيان طبيعة العلاقة في الجدول، فإنه لابد من وجود معايير تنظيمية واضحة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لإنشاء شبابيك إسلامية.

المطلب الثاني: المعايير الشرعية لإنشاء شبابيك إسلامية.

لإنشاء مصرف إسلامي أو شباك إسلامي في مصرف تقليدي يشترط أن تكون معايير وجوانب تنظيمية لتقديم خدمات مالية موافقة للشريعة الإسلامية، لأن الممارسات العملية قد تثير مشكلة تطبيقية بالنسبة لأسلوب توظيف الأموال وفصلها، والأنظمة التمويلية والمحاسبية وغيرها من السياسات المستخدمة. وقد سعت المؤسسات الداعمة للصيرفة الإسلامية لوضع معايير شرعية تخدم هذا المجال، حيث جاء في المبدأ العاشر المتعلق بالنوافذ الإسلامية في قائمة المبادئ الإرشادية لإطار الحوكمة الشرعية في مسودة المعيار المعدل لإطار الحوكمة الشرعية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)سنة 2022م، إلى ضرورة وجود إطار حوكمة شرعي للشبابيك الإسلامية لضمان الالتزام الشرعي، وقد جاء في مسودة المعيار بخصوص النوافذ الإسلامية مايلي:

- "يجب أن يكون للنافذة الإسلامية في المؤسسة المالية التقليدية إطار حوكمة شرعية مناسب لضمان الالتزام الشرعي الفعال لعملياتها."
- يجب الاحتفاظ بأموال النافذة الإسلامية بشكل منفصل كليا عن أموال المؤسسة التقليدية الأم على أساس التقاص في نهاية اليوم، يشمل ذلك الاحتفاظ بحسابات منفصلة مع البنك المركزي وغرف المقاصة.
- يجب أن تتبع النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية والمؤسسات المالية الأخرى نموذج "مؤسسة داخل مؤسسة"، مما يسمح بالاستقلالية القصوى للنافذة الإسلامية لمتابعة أنشطتها دون تدخل أو تأثير أو تدخل غير ضروري من إدارة الشركة التقليدية الأم.
- يجب أن يتألف إطار الحوكمة الشرعية للنافذة الإسلامية للمؤسسة المالية التقليدية من نفس المكونات/الأجهزة التي يتألف منها في أي من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وهي:

(أ) هيئة الرقابة الشرعية

(ب) وظيفة الالتزام الشرعي

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
العدد الثامن عشر : ص.ص 204 -226 ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

(ج) وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي.

(د) التدقيق الشرعي الخارجي المستقل.

- يجب أن تدار جميع وحدات ووظائف الأعمال (بما في ذلك من قبل المنتجات والمبيعات والخدمات والتسويق) مباشرة النافذة الإسلامية بينما يمكن مشاركة وظائف الرقابة والدعم مع الشركة التقليدية الأم بشرط أن يكون هناك تخصيص محدد للتكاليف واتفاقيات مستوى الخدمة
- يجب أن تعمل النوافذ الإسلامية من خلال فروع إسلامية مخصصة فقط وموظفين مخصصين لهذه الفروع يخدمون فقط عملاء النافذة الإسلامية.
- يجب ألا يخدم أي موظف يتعامل مع العملاء في أي وظيفة عملاء النوافذ التقليدية والإسلامية معا
- من الضروري إدخال نظام ترخيص للنوافذ الإسلامية مع الالتزام باتباع الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية لرأس المال وصيانته والحوكمة والعمليات.
- يوصى بشدة بأن يسمح للنافذة الإسلامية بالانفصال إلى شركة تابعة مملوكة بالكامل أو بشكل جزئي للشركة التقليدية الأم عندما تصل إلى حد معين من الموجودات ورأس المال التنظيمي.
- يجب أن يشهد المدققون الخارجيون، كجزء من مراجعتهم، على أنه تم الحفاظ على الضوابط والأنظمة المنفصلة لضمان عدم اختلاط أموال النافذة الإسلامية مع الشركة التقليدية الأم[15] .

ومن الشروط الواجب توفرها من منظور المعايير الشرعية لإنشاء شبابيك إسلامية:

1. أن تكون شبابيك الصيرفة الإسلامية جزء من تنظيم إسلامي عام، وعليه لابد أن تلتزم بتعاليم الإسلام، وتجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع التطبيقي.
2. أن تبين الشبابيك الإسلامية موقفها الواضح من الربا.
3. أن تكون الصفة العقائدية ل "شبابيك الصيرفة الإسلامية" صفة شمولية بالضرورة[16].

---

[15] مسودة المعيار المعدل لإطار الحوكمة الشرعية، ص79، 80

[16] دحاك عبد النور، **إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ص218

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
العدد الثامن عشر : ص.ص 204 -226 ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المطلب الثالث: الإطار التشريعي لشبابيك الصيرفة الاسلامية في الجزائر.

قبل الخوض في الجانب التشريعي للشبابيك الصيرفة الاسلامية في الجزائر، يجدر بنا الإشارة باختصار إلى أن مكتب المجلس الإسلامي الأعلى بالجزائر بناء على ما ورد في المادة 14 من النظام 20-02 أعلن عن إنشاء هيئة شرعية باسم الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية تكون سندا لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية بالجزائر، حيث يشترط على الشبابيك الإسلامية الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة لتسويق منتجاتها، وقد جاء في نص المادة ما يلي: " قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية"[17]. ويهدف النظام 20-02 المؤرخ في 15مارس 2020 تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر، ومن خلال النظر في النظام يستنتج الشروط التالية من المادة15 ، 16، 17 18، 19[18]:

- يجب على البنك أو المؤسسة إنشاء هيئة للرقابة الشرعية تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة للبنك أو المؤسسة المالية، وتكون مهمتها مطابقة المنتجات المصرفية المقدمة في الشباك للشريعة، ورقابة نشاط البنك أو المؤسسة المالية المتعلق بالصيرفة الإسلامية.
- يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تقدم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، ويتكون هذا الملف من:

1. شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
2. بطاقة وصفية للمنتوج
3. رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11- 08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمذكور أعلاه.

[17] https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/02-2020.pdf

[18] المرجع السابق، ص3

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
العدد الثامن عشر : ص.ص 204 -226 ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

4. الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لـ «شباك الصيرفة الإسلامية» عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المواد 17 و 18 أدناه[19].

- أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.
- يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية، والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، مع ضرورة إعداد جميع البيانات المالية المتعارف عليها لنشاط شباك الصيرفة الإسلامية.
- يجب أن تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.
- يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم.
- أن يظهر شباك الصيرفة الإسلامية ضمن الهيكل التنظيمي للبنك أو المؤسسة المالية التابع له على أنه وحدة مستقلة عن باقي مكونات الهيكل التنظيمي، ويسري هذا الأمر على الشبابيك الموجودة في كل فروع البنك أو المؤسسة المالية، مع تبعيته بطبيعة الحال للإدارة العليا لها.
- أن يكون لشباك المصرفية الإسلامية مستخدمين مخصصين حصريا[20].

من خلال ما سبق فإن أحكام النظام رقم 20-02 حسب خبراء اقتصاديين المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية غير كاملة وغير كافية من منظور الاقتصاد الإسلامي؛ ولكن بالرغم من بعض النقائص فإن هذا يعد مكسبًا وخطوة هامة لمشروع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ويقترح الباحث وخاصة في بداية العمل المصرفي في الجزائر أنه يجب الرجوع إلى إطار الحوكمة الشرعية لمؤسسات الخدمات

---

[19] https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/02-2020.pdf ؛ انظر: بوحيضر رقية، **دراسة تحليلية للنظام 20 -02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر – وعوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية**، ص416

[20] بوحيضر رقية، **دراسة تحليلية للنظام 20 -02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر – وعوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية**، ص416

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 ص.ص : العدد الثامن عشر ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة 2022م والاستفادة منها وأخذها بعين الاعتبار.

وتجدر الإشارة إلى أن فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية الإسلامية في الجزائر مرت بعدة مراحل، حيث أن أول مرحلة هي تكوين هيئة شرعية باسم الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف المجلس الإسلامي الأعلى[21].

المبحث الثالث: الإشكالات والمقترحات.

يتضمن هذا المبحث مطلبين مهمين، حيث يحتوي المطلب الأول الكلام حول إشكالات حوكمة الشبابيك الإسلامية في الجزائر، أما المطلب الثاني فسنتطرق فيه لتقديم مقترحات لأفضل الممارسات في حوكمة الشبابيك الإسلامية في الجزائر.

المطلب الأول: إشكالات حوكمة الشبابيك الإسلامية في الجزائر

توالت بعد صدور هذا النظام عدة دراسات تحليلية من طرف خبراء اقتصاديين وشرعيين، حيث أن أي عمل لا يخلو من نقص وخاصة أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر مازالت حديثة النشأة، وبحاجة إلى توجيه وتصويب من طرف الخبراء المتخصصين في هذا المجال، وفي هذا المبحث سنذكر أهم إشكالات حوكمة الشبابيك الإسلامية:

1. إشكالية أن يكون لشباك المصرفية الإسلامية مستخدمين مخصصين حصريا، وقد يطرح هنا **إشكال** على مستوى البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، هل يتم توظيف هؤلاء المتخصصين مع ما تشهده الساحة الوطنية من ندرة في هذا المجال، أو تلجأ البنوك إلى تعيين موظفين من داخلها مع إخضاعهم لعمليات، تدريب وتكوين على المنتجات المصرفية الإسلامية.

[21] المجلس الإسلامي الأعلى مؤسسة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية.، ويتمتع بالاستقلالية المالية والاستقلالية في التسيير. ويعمل على الاجتهاد في الأمور التي تخص الجزائريين في حياتهم اليومية وتطوراتها وارتباطاتها بالشريعة الإسلامية. http://www.elmadjlis-hci.dz

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
العدد الثامن عشر : ص.ص 204 -226 ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

2. نقص القوانين المنظمة وهذا راجع للمصرف المركزي الذي لم يمنح خصوصية لهذا النشاط وعامله مثل المعاملات المصرفية التقليدية[22]
3. لم يشر النظام إلى العلاقة بين الشبابيك الإسلامية وبنك الجزائر، مما يعني أنها ستخضع لقانون النقد والقرض في مختلف المجالات كالنسب الاحترازية أو أدوات السياسة النقدية كالبنوك الإسلامية الأخرى، وعدم وجود أدوات مالية ونقدية قصيرة الأجل تساعد الشبابيك الإسلامية على سد حاجتها[23].
4. اقتصر النظام عن الصيرفة الإسلامية فقط، وهناك مجالات أخرى للمالية الإسلامية كالتأمين الإسلامي وسوق الصكوك والأسهم.
5. عدم اقتناع واعتراف بعض مديري البنوك والمؤسسات المالية بمشروع الصيرفة الإسلامية نظرا لأن تكوينهم تقليدي، لأنهم في الحقيقة هم حجر الزاوية في توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر[24].
6. إشكالية النظام المحاسبي المعمول به حاليا والقائم على أسس تقليدية وهذا لا يتلاءم مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي[25].
7. بعض المعاملات التي تجرى بين الشباك الإسلامي والمركز الرئيسي للبنك التقليدي تتم على أساس سعر الفائدة المدينة والدائنة وهذا مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية
8. استقلالية أعضاء الهيئة الشرعية في قراراتهم وعدم التدخل من طرف المصرف أو الشباك في قراراتهم والزامهم بإيجاد أي مخرج للقضية المطروحة.

المطلب الثاني: مقترحات لأفضل الممارسات في حوكمة الشبابيك الإسلامية في الجزائر

---

[22] انظر: **إشكالية وجود الرقابة الشرعية واحترام الضوابط المنظمة للمعاملات المصرفية الإسلامية–دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر–** ، ص 219

[23] انظر: بوحيضر رقية، **دراسة تحليلية للنظام 20 -02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر – وعوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية**، ص 418

[24] انظر المرجع السابق، 419

[25] انظر: كوديد سفيان، درويش عمار، **النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية: دراسة استطلاعية بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة وهران، مجلة دفاتر بوداكس**، المجلد 11، العدد1، 2022، ص 228

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 العدد الثامن عشر : ص.ص ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

1. لضمان نجاح النافذة الإسلامية فإنه يجب أن تتوفر أجهزة شأنها شأن أي مؤسسة للخدمات المالية الإسلامية وهي:

أ- هيئة الرقابة الشرعية

ب-وظيفة الالتزام الشرعي

ت-وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي.

ث-التدقيق الشرعي الخارجي المستقل[26].

2. يجب أن يكون أعضاء الرقابة الشرعية ذو كفاءة ومتخصصين في الاقتصاد الإسلامي أو فقه المعاملات المالية.
3. يجب أن تكون فتاوى هيئة الرقابة الشرعية ملزمة وليست اختيارية أو استشارية
4. لابد من توفير الدعم والمساندة من طرف الدولة وإلا كانت مجرد آلية لامتصاص الأموال المكنزة
5. ضرورة الاستقلالية المالية والإدارية.
6. ضرورة الرجوع والاستفادة من المبادئ الإرشادية والمعايير الشرعية من المؤسسات الداعمة للصيرفة الإسلامية كالأيوفي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث أن تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر ما زالت حديثة النشأة.
7. الإستعانة بتجارب الحوكمة الشرعية في البلدان الإسلامية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية كماليزيا وتركيا والسعودية وقطر والإمارات وغيرها من الدول الإسلامية.
8. إعداد كوادر من الموظفين تكون فعالة وموالية ومؤمنة بالصيرفة الإسلامية ووضع برامج تدريبية مكثفة لهم حول الصيرفة الإسلامية وخاصة الضوابط الشرعية وأدلة إجراءات العمل لصيغ التمويل الإسلامي.
9. فتح المجال في المستقبل للبنوك بالتعامل بصناديق الاستثمار في الأسواق المالية الإسلامية.

[26] مسودة المعيار المعدل لإطار الحوكمة الشرعية ، ص88

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
العدد الثامن عشر : ص.ص 204 -226 ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الخاتمة:

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذه الدراسة، وختامًا نستعرض الخلاصة والاستنتاجات مع تقديم المقترحات والتوصيات التي توصلنا إليها.

1. الحوكمة الشرعية هي ذلك النظام الذي تلتزم فيه المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ولا تخالفها.
2. تقوم وتعتمد الحوكمة الشرعية على مجموعة من المبادئ التي يجب الالتزام بها وعدم إغفالها وهي: الإطار العام للحوكمة الشرعية، والمسؤولية، والكفاءة، والاستقلالية، والسرية، والتناسق، والشفافية.
3. ضرورة وجود إطار حوكمة شرعية للشبابيك الإسلامية في الجزائر لضمان التزامها بالأحكام الشرعية وعدم مخالفتها لها.
4. لضمان فاعلية نظام الحوكمة الشرعية لابد من توافر ثلاث مرتكزات أساسية وهي: حوكمة الفتوى والتشريع، حوكمة الرقابة الشرعية، حوكمة الإفصاح الشرعي.
5. يجب على المؤسسات المالية الإسلامية تكوين إطار للحوكمة الشرعية يركز على العناصر والوظائف الرئيسية لضمان تطبيقها.
6. لإنشاء مصرف إسلامي أو فتح شباك إسلامي في مصرف تقليدي يجب أن تكون معايير وجوانب تنظيمية لتقديم خدمات مالية موافقة للشريعة الإسلامية، لأن الممارسات العملية قد تثير مشكلة تطبيقية بالنسبة لأسلوب توظيف الأموال وفصلها، والأنظمة التمويلية والمحاسبية وغيرها من السياسات المستخدمة.
7. بالرغم من بعض النقائص وتأخر الجزائر لتوطين الصيرفة الإسلامية، فإن هذا يعد مكسبًا وخطوة هامة.
8. الرجوع والاستفادة والأخذ بعين الاعتبار إطار الحوكمة الشرعية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة 2022م والاستفادة منها.
9. يقترح تكوين هيئة شرعية مركزية خاصة في البنك المركزي الجزائري، مع الاستعانة لتقديم الاستشارة بالهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية التابعة للمجلس الإسلامي.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 ص.ص : العدد الثامن عشر ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

10. الاستعانة بتجارب الدول الإسلامية السبّاقة في المصرفية الإسلامية، كدول الخليج، ودول جنوب شرق آسيا كماليزيا وأندونسيا.

المصادر والمراجع:

1. بوحيضر رقية، **دراسة تحليلية للنظام 20 -02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية** . حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 35 العدد 04، 2021م.

2. دحاك عبد النور، **إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. المجلد 18، العدد 28، 2022م.

3. سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، **حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، تجربة البنك المركزي الماليزي**، العدد 02، 2015.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 العدد الثامن عشر : ص.ص ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

4. سيد علي بارد، عبد القادر بحيح، **إشكالية وجود الرقابة الشرعية واحترام الضوابط المنظمة للمعاملات المصرفية الإسلامية- دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر-**، المجلة الجزائرية في الاقتصاد والإدارة، المجلد 15، العدد 01، 2021م.

5. عزوز أحمد، **شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد1، 2022م.

6. عبد العزيز الناهض، يونس صوالحي. **نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية مفهومها، ومستندها، ومشكلتها، ومبادئها، ومرتكزاتها**، https://www.researchgate.net/publication/335464806

7. كوديد سفيان، درويش عمار، **النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية: دراسة استطلاعية بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة وهران، مجلة دفاتر بوداكس**، المجلد 11، العدد1، 2022م.

8. كراسات المجلس، **الدليل الإعلامي للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامي**، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى،
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/02-2020.pdf

9. **المجلس الإسلامي الأعلى** http://www.elmadjlis-hci.dz

10. مؤسسة النقد العربي السعودي .**إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة 2020.**
https://iefpedia.com/arab/?p=41877
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/News-407.aspx

11. مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB. المعيار رقم 10 ، **المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.**
https://www.ifsb.org/download.php?id=4365&lang=Arabic&pg=/published.php

12. محمد أكرم لال الدين، **الحوكمة: أسسها، ومبادئها، وأثرها على ممارسات هيئات الرقابة الشرعية**، ورقة مقدمة للمؤتمر الرابع عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، 2015.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/01/2024
226- 204 ص.ص : العدد الثامن عشر ISSN: 2958-8537 Issue: N18
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

13. مسودة، **المعيار المعدل لإطار الحوكمة الشرعية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)**، سنة 2022م.

14. نجيب سمير خريس، **النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد14، العدد الثاني 2014م.

15. بنك الجزائر، النظام رقم **20 -02**
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/02-2020.pdf

16. Karim Ginena and Azhar Hamid, **Foundations of Shari'ah Governance of Islamic Banks**, (UK: Wiley, UK First Edition, 2015).